متحالفون

نشرة شهرية يصدرها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد السابع عشر - يوليو 2020

التنظيمات المتطرفة العنيفة .. 2 | مجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق إفريقيا وجنوبها.. 4 | مواجهة التطرف بالخطاب المضادّ والخطاب البديل.. 6

الأمينُ العام يتفقَّد الإجراءاتِ الاحترازيةَ للوقاية من (كوفيد-19) في مركز التحالف

قام أمينُ عام التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي بجولةٍ تفقُّدية في مركز التحالف يوم الأربعاء 24 يونيو للوقوف على الإجراءاتِ الاحترازية والصحيةِ التي اتخذتها أقسامُ المركز لوقايةِ العاملين فيه من ممثلي الدول والموظفين من جائحة (كوفيد-19).

وأكَّد اللواءُ المغيدي أن مركز التحالف وفَّر كلَّ مستلزماتِ الحمايةِ والوقايةِ لجميع العاملين، ودعاهم إلى الالتزامِ بإجراءاتِ الوقاية المصاحبة للعمل، حيث يقوم مركزُ التحالف بالفحص السريع لكلِّ الموظفين بإشراف طبيب المركز قبل دخولهم إلى مكاتبهم، ويقدِّم لهم مستلزمات الوقاية من كمامات ومعقِّمات للحفاظ على سلامتهم ■

أنواع الإرهاب وأشكاله في العقد المقبل

خلَصَت دراسةٌ عن مستقبل التنظيمات المتطرفة العنيفة في العالم، إلى أن التنظيماتِ التي قد تظهر في العقد القادم ستكون على أساس القومية بنسبة 41%، وعلى أساس ديني بنسبة 36%، وعلى أساس الأفكار اليسارية بنسبة 18%، واليمينية بنسبة 5%، وأن التنظيماتِ اليساريةَ واليمينية أكثرُ عرضةً للحلِّ في مدَّة زمنية أقصر من التنظيمات القومية والدينية.

شَمِلَت الدراسة 1393 تنظيمًا، وانتهت إلى أن الأساليب المفضَّلة لدى الإرهابيين في هجَماتهم: الاعتداء المسلَّح، والتفجيرات، فضلًا عن الاغتيالات، والهجوم على المنشآت والبنية التحتية، والاختطاف، وأخذ الرهائن.

أما الجغرافيا السياسيةُ للإرهاب فتوقعت الدراسةُ أن يزيدَ احتمالُ ظهور التنظيمات المتطرفة في البلدان التي تقمع حكوماتُها شعوبَها، أو فيها عنفٌ تجاه فئة محدَّدة، وفي الدول المستضيفة قواعدَ أمريكية. وعمومًا ما لم تحدُث تغييراتٌ في البيئة العالمية، فإن التنظيماتِ المتطرفةَ لديها فرصٌ أكبر للحفاظ على قدراتها وأنشطتها وأعمالها ...البقية صفحة 2

صدور العدد الثالث من مجلة التحالف

صدر العددُ الثالث من "مجلة التحالف" متضمِّنًا ملفًا عن الإرهاب في القانون الدَّولي، ومتناولًا بالتحليل حُزمةَ الاتفاقيات الدَّولية التي تُعالج جوانبَ من الظاهرة الإرهابية، مع بيان الحاجة إلى اتفاقية شاملة فيها تعريفٌ محدَّد وواضح للإرهاب، وتعديل اتفاقية الجرائم السيبرانية لتشملَ جرائم الإرهاب السيبراني، وإدراج جريمة الإرهاب ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدَّولية.

واستعرض العددُ إستراتيجيةَ حلف شمال الأطلسي التي لم تتضمَّن محاربةَ الجماعات المسلَّحة أو حركات التمرُّد، وكان عليه الانخراط في الحرب على الإرهاب. وأورد العددُ القصة الكاملة لأقدم جماعة إرهابية في التاريخ الحديث، وهي جماعةُ كو كلوكس كلان الأمريكية، التي أُسِّست عام 1866م ولا تزال تنشر التطرُّف في أمريكا.

ولإفريقيا نصيبٌ وافر من موضوعات العدد في دراسة عن محاولات الجماعات الإرهابية صناعةَ خلافة متنقِّلة في الساحل الإفريقي، مستغلَّةً هشاشةَ الدولة وعجزها عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، والتحوُّلات في البيئة الجيو إستراتيجية في غرب إفريقيا. وعرض العددُ المقاربة السنغالية في محاربة الإرهاب بأبعادها الداخلية والخارجية ■

التنظيمات المتطرفة العنيفة

الاتجاهات السابقة، والتوقعات قصيرة المدى

تهدِّد التنظيماتُ المتطرفة العنيفة الولاياتِ المتحدةَ والمجتمع الدَّولي بأسره، حتى باتت محورًا لعدد كبير من الدراسات والبحوث التي تُعدُّها الهيئات العلمية المتخصِّصة والحكومية. وتُعنى هذه الدراسةُ للباحثة بريجيت ديفيس بالتحليل الإحصائي بشِقَّيه النوعي والكمّي، المعتمد على قاعدة معلومات رَقْمية واقعية مبنية على معلومات تاريخية وحالية للوصول إلى الأسلوب الأمثل للتعامل مع التنظيمات المتطرفة العنيفة على المستوى الإستراتيجي في السنوات الخمس إلى العشر القادمة، على أمل إيجاد أجوبة منطقية عن سبب ظهور هذه التنظيمات، وأهدافها وغاياتها ووسائلها. والباحثة بريجيت ديفيس تعمل مستشارةً لشركة تقنيات واستشارات عالمية منذ 17 عامًا في مجال الاستخبارات، وخدَمت في القوات الجوِّية الأمريكية من عام 2001م إلى عام 2009م.

جاءت الدراسةُ في قسمين رئيسين:

1) **القسم الأول** يهتمُّ بالتحليل الإحصائي للأيديولوجيات الأربع الرئيسة: القومية، والدينية، واليسارية، واليمينية، التي تنشأ على أساسها هذه التنظيمات، وتحديد بلدان الظهور، وطرق الهجوم المفضَّلة، والفئات المستهدَفة، وعدد مرات كشفها وتفكيكها.

2) **القسم الآخر** يعتمد على نتائج التحليل الإحصائي في القسم الأول أساسًا يبني عليه التوقعات للسنوات الخمس إلى العشر المقبلة، ويتضمَّن هذا القسمُ أيضًا مناقشةَ ما قد تعنيه هذه النتائجُ بشأن التهديد للولايات المتحدة.

وخلَصت الدراسةُ إلى ما يأتي:

- يتوافر لدى أفغانستان واليونان والهند والعراق وباكستان احتمالُ نشوء تنظيم أو أكثر من التنظيمات المتطرفة العنيفة بنسبة تراوح بين 75% و100%.
- يتوافر لدى التنظيمات المتطرفة احتمالُ تبنِّي الاتجاه القومي أو الديني بنسبة تزيد على 70%.
- الهجَمات المسلَّحة والتفجيرات هما الأسلوبان المفضَّلان للتنظيمات المتطرفة، وأفضل الأهداف الهيئاتُ الحكومية والمواطنون.

التطرف العنيف

تؤكِّد الدراسةُ أنه ليس لدينا تعريفٌ معتمَد للتنظيمات المتطرفة في الولايات المتحدة والمجتمع الدَّولي، لكنها أوردت أربعةَ تعريفات تصفُ التطرف العنيف، ويكاد يكون هناك إجماعٌ على أن العنف يُستخدَم للتأثير في مجال أو أكثر من المجالات الآتية: السياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي. تم زادت تعريفَين إضافيين بتقسيم المصطلح إلى جزأيه؛ فمفردة (عنيف) تعني استخدامَ القوة الجسدية من قِبَل فرد أو مجموعة، ومفردة (التطرف) تعني المعتقَدات أو الأفكار لفرد أو جماعة خارج نطاق الأغلبية. وتقرُّ الدراسةُ بأن الكيانات الحكومية وغير الحكومية قادرةٌ على الانخراط في نشاط التطرف العنيف، لذلك تسعى الدراسةُ إلى تقديم تعريفات فرعية لتحديد الفرق بين نوعي التطرف العنيف.

ويأتي على رأس أولويات هذه الدراسة جمعُ بيانات عمل يُستنَد إليها بالتحليل الإحصائي لأكثرَ من ثلاثة آلاف كيان في مراكز المعلومات، وهي: قاعدة البيانات العالمية لمكافحة الإرهاب في جامعة ماريلاند (UMD GTD)، واتحاد تحليلات وأبحاث مكافحة الإرهاب (TRAC)، وذلك من عام 1970م إلى 2017م. وقد اعتمدت الباحثةُ خمسة معاييرَ لجمع بيانات تشتمل على 1393 تنظيمًا متطرفًا، يُعتقَد أن المعايير الخمسة تُعَد تهديدًا حقيقيًّا لهذه التنظيمات.

المعيار الأول: يهتم ببيان المدَّة الزمنية اللازمة لتحديد الاتجاهات الظاهرة (25 سنة).

المعيار الثاني: يتطلَّب أن يكونَ للكيان اتجاهٌ يمكن معرفته، كأحد أصناف الأيديولوجيات الأربع الرئيسة (قومية، دينية، يسارية، يمينية).

المعيار الثالث: يتطلَّب دراسةَ التنظيمات التي ظهرت خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار الرابع: يستبعد أيَّ كيانات تعمل بأسلوب الذئاب المنفردة أو الخلايا الصغيرة في كيان أكبر؛ لأن هذه المجموعات لم ترد في مراكز المعلومات المذكورة.

المعيار الخامس: يتطلَّب بياناتٍ في المجالات الأربعة السابقة لتكونَ متاحةً لإخضاعها للدراسة.

تحليل الاتجاهات

يُعنى هذا القسمُ من الدراسة بإجراء تحليل إحصائي لعدد من التنظيمات المتطرفة الناشئة في كلِّ عام؛ أي تحليل الجدول الزمني، والتصنيف الأيديولوجي (قومية أو دينية أو يسارية أو يمينية)، ومواقع الظهور، وطرق الهجوم، والأهداف، والتفكيك. وينصبُّ الاهتمام على تحديد الاتجاهات التي تطوَّرت على مدار خمسة وعشرين عامًا في ستة مجالات؛ لإيجاد نظرة ثاقبة للتهديد المحتمَل لهذه التنظيمات في المستقبل.

وإليكم ما تناولته الدراسة من أصناف التحليلات واتجاهاتها:

تحليل الجدول الزمني

تكشف النسبُ المئوية المحسوبة لأنواع التنظيمات المتطرفة على مدار 25 عامًا أن هناك احتمالًا أكبرَ لوجود تنظيمات نشأت على أساس الأيديولوجية القومية بنسبة 41%، والدينية بنسبة 36%، وهذا الاحتمال يعني وجودَ فجوة كبيرة بين التنظيمات القومية والدينية التي تبلغ معًا نسبة 77%، وبين سائر التنظيمات التي نشأت على أساس الأيديولوجية اليسارية بنسبة 18%، واليمينية بنسبة 5%.

تحليل الموقع:

تتناول الدراسة أيضًا ظهورَ التنظيمات المتطرفة عن طريق تصنيف الدول جغرافيًا بحسب قيادة العمليات القتالية الأمريكية (CCMD)؛ لتحقيق فحص أوسع وتحليل أشمل، وفق تصنيفات مؤشر الدول الهشة (FSI) ومقياس الإرهاب السياسي (PTS)؛ واستنادًا إلى مواقع الظهور في القيادة المركزية (CENTCOM)، والقيادة الأوروبية (EUCOM)، وقيادة إفريقيا (AFRICOM)، وقيادة منطقة المحيط الهادئ الهندي (INDOPACOM)، والقيادة الجنوبية (SOUTHCOM)، والقيادة الشَّمالية (NORTHCOM). واستنادًا إلى التنظيمات التي شَملَتها الدراسة في مجموعة بيانات العمل، فإن نسبة 75% منها كانت تعمل في دولة واحدة فقط، في حين بلغت التنظيمات التي تعمل في دولتين أو أكثر نسبة 25%.

تحليل طرق الهجوم:

تكشف الأبحاث عن طرق الهجَمات التي نفَّذتها التنظيمات المتطرفة، وهي تندرج عمومًا تحت فئة من سبع فئات، هي: الاعتداء المسلَّح، والاغتيال، والتفجيرات، والهجوم على المنشآت والبنية التحتية، والاختطاف، وأخذ الرهائن، والاعتداء غير المسلَّح. وقد شَملَت الدراسة 1393 تنظيمًا، وانتهت إلى أن الأساليب المفضَّلة لدى جميع الأصناف الأيديولوجية الأربعة هي: الاعتداء المسلَّح، والتفجيرات، بمعدَّل وسطي يبلغ نحو 60% لكلٍّ صنف.

تحليل الهدف:

تميل الأهداف المكانية للتنظيمات المتطرفة إلى أن تكون تحت واحدة من عشرين فئة، وهي: المطارات والطائرات، والشركات، والمعاهد التعليمية، وإمدادات الغذاء أو المياه، والهيئات الحكومية الدبلوماسية، والحكومية العامَّة، والصحفيون ووسائل الإعلام، والبحرية، والعسكرية، والمنظمات غير الحكومية، والشرطة، والمواطنون (الممتلكات الخاصَّة)، والشخصيات (المؤسسات الدينية)، والاتصالات، والإرهابيون (الجماعات المسلَّحة غير الحكومية)، والسيَّاح، والنقل، والمرافق، والأحزاب السياسية العنيفة. ويبدو أن الأهداف المفضَّلة للأصناف الأيديولوجية الأربعة لدى التنظيمات التي شَملتها الدراسة هي: المواطنون (الممتلكات الخاصَّة)، والهيئات الحكومية.

مستقبل التنظيمات

ويُعنى هذا القسمُ من الدراسة بتقديم تقدير لعدد التنظيمات المتطرفة التي قد تظهر في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، والعدد المرجَّح أن يكون قوميًا أو دينيًا أو يساريًا أو يمينيًا. مع توقُّع مواقع الظهور؛ استنادًا إلى مقياس الإرهاب السياسي ومناطق المسؤولية (AORs) لقيادة العمليات القتالية الأمريكية (US CCMD). وعلى الرغم من محدودية المعلومات عن تفكيك التنظيمات المتطرفة ودمجها

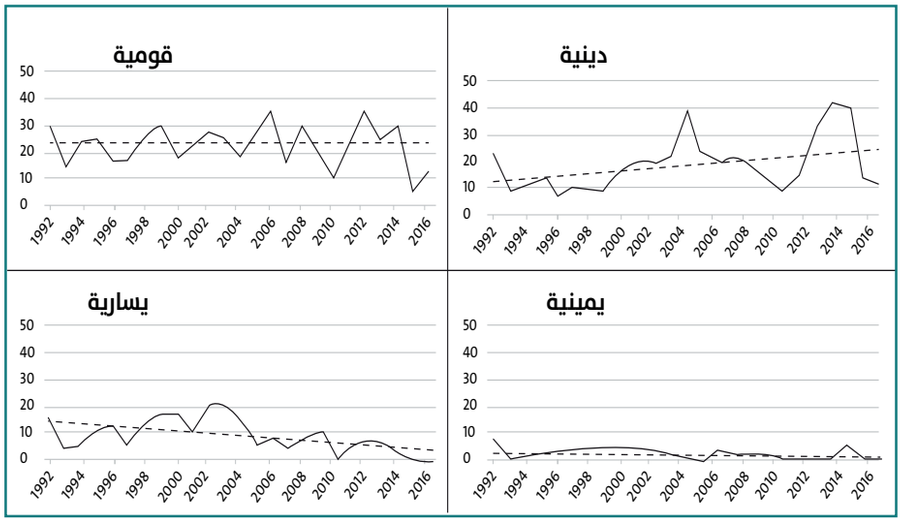

التحليل الإحصائي للأيديولوجيات الأربع الرئيسة

وإصلاحها، نجد أن التنظيمات اليساريةَ واليمينية أكثرُ عرضةً للحلِّ في مدَّة زمنية أقصر من التنظيمات القومية والدينية.

وما تقدِّمه هذه الدراسةُ قد يراه كثيرون توقعًا صعبًا نسبيًا؛ إذ تقيِّم وكالاتُ الاستخبارات الأمريكية التنظيماتِ المتطرفةَ التي تنشأ على أساس الأيديولوجيات القومية أو الدينية على أنها التهديد الأكبر للولايات المتحدة. وتُظهر الأبحاث أن التنظيمات المتطرفة القومية استهدفت تاريخيًّا الولايات المتحدة بسبب التدخل العسكري أو الدبلوماسي في شؤون بلادها، في حين أن التنظيمات الدينية تفعل ذلك لمقاومة الآثار السلبية المحتمَلة للمعايير الثقافية للتدخل الأجنبي الخارجي. وفي كلتا الحالتين فإن التدخل التاريخي أو الحالي للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لبلد آخر بطرق تراها الأغلبية غيرَ مرغوب فيها من المرجَّح أن يجعلَها هدفًا لهذه التنظيمات. على سبيل المثال: إن المشاركة المتصوَّرة للولايات المتحدة في إعادة تكوين الشرق الأوسط جعلت منها هدفًا لمعظم – إن لم يكن لجميع – التنظيمات المتطرفة الناشئة في المناطق التي فيها قواعدُ تابعة للقيادة المركزية الأمريكية.

الاستنتاجات

انتهت الباحثةُ في دراستها إلى عدد من الاستنتاجات، مستخدمةً التحليل الإحصائيَّ المبني على بيانات واقعية عُرضت بأسلوب سهل ونهج واضح، وعلى تطبيق العمليات الحسابية اليسيرة لتقييم تهديد معقَّد تناوله كثيرٌ من الخبراء والمختصِّين بالبحث دون الوصول إلى بيانات قابلة للقياس وفق منهج موضوعي.

وفيما يأتي أهمُّ النتائج:

- يزيد احتمالُ ظهور التنظيمات المتطرفة العنيفة في البلدان التي يُعرف عن حكوماتها قمعُ شعوبها واضطهادها، أو العنف تجاه فئة محدَّدة، ما قد يؤدِّي إلى ظهور مستوًى من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- يزيد احتمالُ ظهور التنظيمات المتطرفة العنيفة في الدول التي فيها قواعدُ للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية (معظمها تقع في منطقة الشرق الأوسط)، وقد عانت معظمُ هذه الدول حالةَ عدم الاستقرار على المدى الطويل، ومع ذلك قد تنشأ تنظيماتٌ متطرفة في دول أخرى مثل الهند، وفي دول تقع في المستوى نفسه ضمن هذه المنطقة، مثل: العراق وباكستان وسوريا، وذلك للأسباب نفسها.
- يبدو أن الأيديولوجيات وأساليب الهجوم والأهداف الخاصَّة بالتنظيمات المتطرفة الناشئة متجانسةٌ ومتناسقة نسبيًا في الدولة الواحدة، أو في الدول الواقعة في منطقة المسؤولية للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية منذ مُدَد طويلة، ومن المرجَّح أن تظلَّ كذلك.
- ما لم تحدُث تغييراتٌ كبيرة في البيئة العالمية، فإن التنظيمات المتطرفة لديها فرصةٌ أكبر للحفاظ على قدراتها الحالية وأنشطتها، وكذلك على نطاق العمل وطرق الهجوم والأهداف.

ختامًا: تُتيح هذه الدراسة قاعدةَ تنبُّؤات أساسية وموضوعية ومتينة، وتعرض أسئلةً تتعلَّق بتصنيفات مقياس الإرهاب السياسي (PTS)، وارتباطها المحتمَل بنشاط التنظيمات المتطرفة ومخاطرها في الدول التي لديها تصنيف أربعة أو خمسة حسب هذا المقياس. وعن طريق البحث في هذا المجال، ستساعد الجهودُ الإضافية على زيادة التدقيق في التنظيمات المتطرفة الوارد ذكرُها في مجموعة بيانات هذا البحث، وكذلك فحص العوامل الإقليمية أو الخاصَّة بكلِّ دولة التي تُسهم في ظهور هذه التنظيمات.

مجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق إفريقيا وجنوبها

تضمُّ مجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق إفريقيا وجنوبها (ESAAMLG) ثمانيَ عشرةَ دولة، وكانت أُسِّست عام 1999م في أروشا بتنزانيا بعضوية سبع دول. أما الدول الأعضاء الثماني عشرة فهي: أنغولا، وبوتسوانا، وإيسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، ورواندا، وسيشيل، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. وهي منظمة إقليمية تلتزم بالمعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشارك في عضويتها عددٌ من المراقبين الإقليميين والدَّوليين، مثل: أمانة الكومنولث، وجماعة شرق إفريقيا، ومجموعة العمل المالي (فاتف FATF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، والبنك الدَّولي، ومنظمة الجمارك العالمية. وتدعم المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية دولَ المنظمة منذ إنشائها.

للمجموعة مجلسُ وزراء يتكوَّن من ممثل وزاري على الأقل عن كلِّ دولة، وهو الهيئةُ الرئيسة لصنع القرار؛ إذ يضطلع المجلسُ بتحديد الاتجاه الإستراتيجي للمجموعة، وإقرار برامج العمل. وينهض برئاسة المجموعة رئيسٌ كلَّ عام بالتناوب بين الدول الأعضاء وفق الترتيب الهجائي. ويتولى الجوانبَ التقنية وتقديمَ التوصيات إلى المجلس فريقُ عملٍ من كبار المسؤولين الحكوميين من الوكالات القانونية والمالية في منطقة شرق إفريقيا وجنوبها، ومسؤولون من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للموافقة عليها. يجتمع فريقُ العمل مرتين في السنة، وتتيح الاجتماعاتُ فرصةً للوفود لمناقشة القضايا ذات الصِّلة بمعايير مجموعة العمل المالي، وتقارير التقييم المتبادل، وتقارير دراسات التصنيف، والمساعدة الفنية والتدريب، والتقارير المرحلية، إضافة إلى إقامة جلسات عمل وندوات تقنية خاصَّة بغسل الأموال الناشئة، والإرهاب، واتجاهات تمويل الانتشار.

ويعمل الفريقُ حاليًا على إنشاء فرق عمل فرعية، تشمل فريقَ التقييم والامتثال، ومجموعةَ المخاطر والاتجاهات والأساليب، وفريقَ العمل المعني بالمخاطر، والامتثال والإدماج المالي، ومنتدى المساعدة التقنية وتنسيق التدريب، ومنتدى وَحدة الاستخبارات المالية والميزانية، ولجنة المراجعة التي تتولى المهام المختلفة نيابةً عن فريق العمل. وبالتعاون مع مجموعة العمل المالي ومنظمات دَولية أخرى، تلتزم مجموعةُ مكافحة غسل الأموال بتحقيق عدَّة أهداف، على رأسها العملُ بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي عام 2012م، وتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال على جميع الجرائم الخطرة، وتنفيذ تدابير مكافحة تمويل الإرهاب، وأي تدابيرَ أخرى واردة في الاتفاقات والمبادرات المتعدِّدة الأطراف ذات الصلة بمنع غسل عائدات جميع الجرائم الخطرة، وتمويل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

في ظلِّ تفاوت الشفافية والمعايير الصارمة لحماية الأنظمة المالية بين الدول، تتبنَّى مجموعة العمل المالي تحديدَ المعايير الدَّولية الموحِّدة للاتجاهات والجهود بين الدول، التي تُستقى منها التوصياتُ الأربعون، وذلك بعضوية أكثر من 200 دولة وسُلطة قضائية، وبالتعاون الوثيق مع مجموعات العمل المالي الإقليمية ومنظمات المراقبة، كصندوق النقد الدَّولي، والبنك الدَّولي، والأمم المتحدة.

ومنذ إطلاق مجموعة مكافحة غسل الأموال، أحرزت المنظمةُ كثيرًا من التقدُّم في تطوير برنامج عمل يمكِّنها من القيام بالمهامِّ الأساسية للهيئة الإقليمية لمجموعة العمل المالي، التي أصبحت لاحقًا عضوًا مشاركًا لها في عام 2010م. وتعمل مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق إفريقيا وجنوبها في سياق عالمي متصل، تتعاون فيه مجموعاتٌ إقليمية أخرى مثلها، ترصد كفاءة تنفيذ التوصيات الأربعين في المنطقة، وتضطلع بأبحاث عن غسل الأموال وتهديدات تمويل الإرهاب. ومن التوصيات التي تعمل بها المجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق إفريقيا وجنوبها، أن تقوم الدول بتحديد المخاطر، ووضع السياسات، والتنسيق المحلِّي، وملاحقة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلُّح، وتطبيق تدابيرَ وقائية على القطاع المالي وغيره من القطاعات ذات الصلة، ومنح الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية للسلطات المختصَّة، وتجريم غسل الأموال، واتخاذ عقوبات مالية تجاه تمويل الإرهاب والتسليح.

وتعدُّ مجموعةُ العمل المالي (فاتف FATF) منظمةً حكومية دَولية، أُنشئت في عام 1989م، تسعى إلى تعزيز نزاهة القطاع المالي، والتنفيذ الفاعل للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار السلاح. إضافة إلى مراقبة مدى تقدُّم الدول الأعضاء في تطبيق التوصيات، ومحاسبة الدول التي لا تمتثل. وقد صدرت التوصياتُ الأربعون عام 1990م لتكونَ مبادرةً لمكافحة سوء استخدام النظُم المالية من قِبل أشخاص يقومون بغسل أموال المخدِّرات. وروجعت التوصياتُ أول مرة عام 1996م لتُظهرَ تطور أساليب غسل الأموال، واتساعَ نطاقها إلى ما وراء غسل أموال المخدِّرات. وفي عام 2001م وسَّعت المجموعةُ من مهامِّها للتعامل مع تمويل الأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية ■

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي

تقوم المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي على شراكة دَولية تطوُّعية بين 89 دولةً وستِّ منظمات دَولية ملتزمة بتعزيز القدرة العالمية على منع الإرهاب النووي وكشفه ومكافحته واتخاذ مواقفَ صارمة تجاهه. تعمل المبادرةُ على تحقيق هذا الهدف الرئيس بالقيام بأنشطة متعدِّدة الأطراف تعزِّز الخططَ والسياساتِ والإجراءات وإمكانيةَ التشغيل المتبادل للدول الأعضاء، إضافة إلى السعي إلى دمج القدرات والموارد الجماعية؛ لتعزيز الهيكل العالمي الشامل لمكافحة الإرهاب النووي، والجمع بين الخبرة والتخصُّص في أنظمة مناهضة الانتشار ومكافحة الإرهاب. ومن أهداف المبادرة أيضًا إتاحةُ الفرصة للدول لتبادل المعلومات والخبرات في إطار تطوُّعي غير إلزامي.

وقد تقيَّدت جميعُ الدول بتنفيذ بيان مبادئ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، المتضمِّن عددًا من الأهداف الأمنية الشاملة لنطاقٍ واسع من أساليب الردع والوقاية والكشف والاستجابة. وتهدف **المبادئُ الثمانيةُ** الواردة في البيان إلى تطوير قدرة الشراكة على مكافحة الإرهاب النووي بما يتفق مع السلطات والأُطُر القانونية الدَّولية ذات الصلة، مثل اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادِّية للمواد النووية، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373، وكذلك القرار رقم 1540. وهذه المبادئ هي:

- تطوير نظُم المحاسبة والمراقبة والحماية المادِّية للموادِّ النووية وغيرها من الموادِّ والعناصر المشعَّة، إذا استدعى الأمر.
- تعزيز أمن المنشآت النووية المدنية.
- رفع قدرات الكشف عن المواد النووية والمواد والعناصر المشعَّة؛ لمنع الاتجار غير المشروع بها، إضافةً إلى التعاون في أنشطة البحث والتطوير في مجال قدرات الكشف الوطنية القابلة للاستخدام المشترك.
- رفع قدرات أطراف المبادرة في البحث عن المواد النووية التي حازتها بعضُ الجهات على نحو مشروع، ومصادرة هذه المواد وغيرها من المواد والعناصر المشعَّة، وبسط السيطرة الآمنة عليها، والاستحواذ على الأجهزة التي تستخدم هذه المواد.
- منع توفير أيِّ مأوًى آمن وأيِّ مصادرَ مالية واقتصادية للإرهابيين الذين يسعَون إلى الحصول على مواد نووية وغيرها من المواد والعناصر المشعَّة.
- ضمان توافر الأُطُر القانونية والتنظيمية الوطنية المناسبة ذات الصلة، التي تعَدُّ كافيةً لتنفيذ أحكام القانون فيما يتعلَّق بالمسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية التي يتحمَّلها الإرهابيون، وأولئك الذين يقومون بتسهيل أنشطة الإرهاب النووي.
- رفع مستوى قدُرات أطراف المبادرة في الاستجابة وتخفيف الأضرار، والتحقيق في حالة وقوع أيِّ هجَمات إرهابية تُستخدم فيها المواد النووية أو غيرها من المواد والعناصر المشعَّة، ومن ذلك تطويرُ الوسائل الفنية الكفيلة بالكشف عن أيِّ مواد نووية وغيرها من المواد والعناصر المشعَّة التي يُحتمَل أن تكونَ ذاتَ صلة بالحادث.
- تشجيع تبادل المعلومات بشأن مكافحة أعمال الإرهاب النووي ومنع تسهيلها، بما يشمل اتخاذَ إجراءات مناسبة لحماية سرِّية المعلومات المتبادَلة، وفقًا للقوانين الوطنية والالتزامات الدَّولية.

ترأس الولاياتُ المتحدة الأمريكية وروسيا المبادرةَ بالشراكة، في حين تقود المغربُ مجموعةَ التنفيذ والتقييم تحت إشرافهما، وهي مجموعة مكلَّفة بتنفيذ الأولويات التي حدَّدها الاجتماع العام، وضمان تنسيق أنشطة المبادرة وتكاملها مع الجهود الدَّولية الأخرى. في حين ترأس المملكةُ المتحدة مجموعةَ عمل الكشف النووي التي تضطلع بمهام بناء قدرات الكشف الوطنية وتعزيزها؛ بإيجاد نتائجَ عملية لزيادة الوعي، ونقل المعرفة والخبرة، وتقديم التوجيه لخبراء الكشف. أما مجموعةُ العمل على الاستجابة وتخفيف حدَّة الأزَمات، فترأسها دولة الأرجنتين، وتعمل على تقديم أفضل الممارسات والتقنيات المتعلِّقة بحالات الطوارئ عند وقوع تهديد مباشر أو محتمل على حياة الإنسان نتيجةً لإشعاع إرهابي نووي.

وعلى صعيد آخر، أقامت المبادرةُ العالمية لمكافحة الإرهاب النووي أكثرَ من مئة نشاط متعدِّد الأطراف، وإحدى عشرة جلسةً عامَّة رفيعة المستوى حتى الآن، مع تأكيد إتاحة لمجال باستمرار لانضمام مزيدٍ من الدول المتَّفقة بالأهداف، والملتزمة بأنشطة مكافحة الإرهاب النووي على أسُس منهجية صارمة. وتقدِّر أطرافُ المبادرة العالمية جهودَ الوكالة الدَّولية للطاقة الذرِّية في مجال السلامة والأمن النوويين؛ إذ وُجِّهَت الدعوةُ للوكالة لكي تشاركَ في المبادرة بصفة مراقب. وتشيدُ جميع الأطراف المشاركة في المبادرة بالنشاط الكبير للوكالة الدَّولية للطاقة الذرِّية في مجال الأمن النووي، وتأمُل الأطراف أن تُسهمَ الوكالة في المبادرة بواسطة أنشطتها الجارية وخبراتها الفنية. وتعتزم الدولُ المؤسِّسة للمبادرة وضعَ نطاق الاختصاصات في حيِّز التنفيذ والتقييم؛ لتعزيز الالتزام بالمبادرة على نحو فاعل، بما يشمل تسهيلَ إيجاد الدعم للأطراف المشاركة، وتسهيل التدريبات المناسبة ■

مواجهة التطرف بالخطاب المضادِّ والخطاب البديل

تجـاوزت كلفـةُ الحـرب علـى الإرهـاب ستةَ تريليونات دولار في الولايات المتحدة وحدَها، وتحققت انتصاراتٌ عسكرية، وقُضي على كثير من قيادات التنظيمات الإرهابية كداعش والقاعدة، ولكنَّ المواجهة لا تـزال مستمرَّة، وليس هناك مؤشِّرات على احتمال انتهائها قريبًا؛ ما يتطلَّب إعادةَ النظر في خُطط هذه المواجهة ووسائلها. ولا بدَّ من معرفة أن التنظيماتِ الإرهابيةَ ليست هياكلَ عسكريةً رسمية، كالجيوش الوطنية التي يمكن هزيمتُها بالحرب التقليدية؛ فهي غالبًا غير مركزية، وذات أذرع ورؤوس عديدة، وعادةً ما تكونُ مواردُها البشرية شبابًا يائسًا ومحبَطًا من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وجد العنفَ السبيل الوحيد لإيصال صوته وإحداث التغيير.

استمرار وتجدُّد

يؤكِّد استمرارَ الإرهاب ما نراه من عودة تنظيم القاعدة بعد غزو العراق عام 2003م، ثم ظهور داعش في خضم أحداث الربيع العربي. ويؤكِّده أيضًا ما نتجَ عن الحروب الأهلية من جماعات إرهابية محلِّية أوقفَت التقدُّم نحو السِّلم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولمَّا كانت التنظيماتُ الإرهابية قادرةً على تسويق نفسها بوصفها قوةً مؤثِّرة، فإنها ستستمرُّ في تعويض خسائرها في أزمان قد تطول أو تقصر. وعلى الرغم من الموارد المالية والبشرية الضخمة، فإن الانتصاراتِ العسكريةَ غيرُ حاسمة في الصراع. ومهما اعتُقل أو قُتل من إرهابيين فإن آخرين سيحلُّون محلَّهم، بما يُبقي هذه التنظيماتِ الإرهابيةَ ناشطةً ومستمرَّة.

وما تقدَّم يبيِّن ضرورةَ اتباع خطط جديدة في مواجهة الأفكار والخطابات الصادرة عن التنظيمات الإرهابية، التي تستقي منها الشرعية، بحيث يكون العمل على مسارين: مسار **الخطابات المضادَّة** التي تعمل على هدم خطابات التنظيمات المتطرِّفة، ومسار **الخطابات البديلة** التي تغذِّي الدوافعَ والحاجات النفسية لدى الفئات المستهدَفة بفكر التطرُّف العنيف والإرهاب. ذلك أن خطابات التنظيمات المتطرِّفة هي عالمٌ متماسك وهيكل أفكار وتصوُّرات وتحيُّزات معرفية، وافتراضات ذات طبيعة حدِّية، وتكوينات فكرية يصوغها الحاضر بتعقيداته، ويهيمن عليها الماضي بأحداثه، مستغلًّا النصوص المقدَّسة في تسويغ خطاباته والترويج لها؛ لإضفاء الشرعية والقوة عليها.

وتبـرَعُ الجماعاتُ المتطرِّفة بإحياء الكثير من المفاهيم التاريخية الثابتة في وِجدان الأمَّة الإسلامية، بهدف التجنيد وإدارة الواقع المتخيَّل، وهي حينما تعيد إحياء مفهوم الخلافة، فإنها تعيد إحياء مفاهيمَ أخرى مرتبطة به، كالمهاجرين والأنصار، والكفَّار والمنافقين، والجهاد والجِزية والسَّبايا والغنائم. ومن الناحية النفسية فإن مخيِّلةَ الجماهير تتأثر بالاستخدام المتقَن للكلمات، وللصور التي تُثار في النفوس لشخصية أو حادثة لها قوةُ الأشياء الواقعية ذاتها.

الجمهور المستهدَف

تقوم الدعايةُ لدى التنظيمات الإرهابية على رسالة تسويقية عاطفية تستهدف عمومَ الشباب من غير المتدينين ولا أتباع الجماعات الإسلامية. ويُراعى الاهتمامُ بعقول هذه الفئات وعواطفها عند صياغة المادَّة الإعلامية، وهذا يُلاحَظ في أدبيَّات منظِّري الجماعات الإرهابية، مثل كتاب "إدارة التوحُّش أخطر مرحلة ستمرُّ بها الأمة"، الذي يؤصِّل لفلسفة التوحُّش التي طبَّقها تنظيم داعش في مناطق نفوذه، ومنه يمكن استشفافُ الخطة الإعلامية للتنظيم، وطبيعة الفئات المستهدَفة فيها، إذ يذكر الكتاب ما فحواه: أن الخطة الإعلامية تستهدف عمومَ الشعوب، بأن تدفعَ أكبر عدد من أفرادها للانضمام إلى الجهاد، مع التسويغ العقلي والشرعي للعمليات، والخروج من استهداف أفراد الجماعات الإسلامية الأخرى. وإنما الشعوب هي الأهمُّ لأنها العِماد والمدد. وهذه الخطة الإعلامية عندما تواكب مرحلةَ إدارة التوحُّش فسيكون هدفُها أن تنتقلَ جموعُ الشعوب إلى المناطق التي تديرها التنظيمات الإرهابية، ولا سيَّما الشباب. مع ملاحظة أن القناعة بأهمية الشعوب لا تعني التعويلَ عليها مطلقًا؛ إذ للسياسة الإعلامية وظيفةٌ في الحصول على تعاطفهم، أو تحييدهم على الأقل، مع تقدير أن في الشعوب مخزونًا كبيرًا للتحرُّك الفعَّال، شرط أن تنجح التنظيماتُ في استقطاب أخيار هذه الأمَّة من أفراد الشعوب.

إن استقطاب الشباب من جموع الشعوب أسهلُ من استقطابهم من الحركات الإسلامية الملوَّثة بشُبهات مشايخ السوء؛ فشباب الأمَّة على ما لديهم من معاصٍ هم أقربُ إلى الفِطرة، وخبراتُ العقود السابقة أثبتت ذلك. أما الأحداثُ الأخيرة فقد وضَح للجميع أن العامي بفِطرته تأثر بها أكثر من قَعَدة الجماعات الإسلامية الذين سلَّموا دينهم لأحبار السوء. وأحيانًا يغلب على تفكير معدِّي المواد الإعلامية توجيهها إلى الرد على شُبهات مشايخ السوء، حتى عند توجيه المادَّة إلى الشعوب، وهذا مطلوبٌ لا شك، غير أنهم يُعنَون أكثر بمراعاة

شكلٌ يوضِّح مستويات مركز الثقل في الجماعة الإرهابية

عقول العوام، وما يمنعهم من الالتحاق بصفوف الجهاد. ولهذا لوحظ أن عددًا كبيرًا من المنضمِّين إلى داعش حديثو عهد بتديُّن، ولديهم جهلٌ في العلوم الشرعية وضحالة في الثقافة الدينية، وهم يبحثون عن تجربة لتحقيق الذات بلا مراعاة لظروف محيطهم وواقع أُسَرهم ومجتمعاتهم.

الخطابات المضادَّة والبديلة

تتلخَّص خطة التصدِّي لقدرة التنظيمات الإرهابية على تسويغ سُلوكها الإجرامي في نزع الشرعية عنها، ومكافحتها بتعزيز الخطابات المضادَّة والبديلة التي تعارض شرعية التطرُّف العنيف. وتهدف هذه الخطة إلى إقناع المشاركين في الإرهاب بتغيير نشاطهم أو التخلِّي عنه، على أساس عدم القدرة على تسويغ القناعات الفكرية وتغيير السلوك. ويحدث ذلك بتحطيم الأُسُس المنطقية لقَبول الإرهاب. وبذلك يتبيَّن أن نزعَ الشرعية هو سلاح رادع فاعل وطويل الأجل، يمكن استخدامه في التصدِّي للتفسيرات الدينية المنحرفة، وتقبيح العنف الإرهابي، والاعتراف ببراءة ضحاياه.

ويجب أن تكونَ الفئة المستهدَفة بخطة نزع الشرعية مركزَ ثِقَل التنظيمات، وهو يتألف من عدَّة مستويات من الدعم، مثل الدفاع الأخلاقي، والمشاركة المباشرة. وكلما كان مركزُ ثِقَل الجماعة أعمقَ كانت شرعيتها أكبر. ولكي تنجحَ عملية نزع الشرعية يجب أولًا إضعافُ مستويات الدعم المنخفضة قبل تسلُّق المستويات التي تحافظ على التنظيم نفسه. ويبدأ المستوى الأساسي بالمتعاطفين مع التنظيمات الإرهابية وخطابات المظلومية وإقامة العدل. ثم المستوى الثاني ويشمل المؤيِّدين الذين يدافعون عن خطابات الجماعات والتنظيمات المتطرِّفة. ثم المستوى الثالث للمؤيِّدين الناشطين الداعمين دعمًا مباشرًا أو غيرَ مباشر، ويليهم الأعضاء الناشطون في التنظيمات، ثم القادة.

إن الإضرار بمشروعيَّة التنظيمات الإرهابية يكون بتقديم خطابات مضادَّة وبديلة تساعد في إقناع المتعاطفين والمؤيدين السلبيين والنشِطين والمجنَّدين المحتمَلين بأن التنظيم وقيادته لا يستحقُّون الدعم أو الانضمام إليهم؛ ما يُسهم في إضعاف جاذبية التنظيمات المتطرِّفة، حتى تتبدَّد تلقائيًّا. ويُلاحَظ أن إستراتيجية مكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر تجاهلت كثيرًا هياكلَ الدعم الأساسية، واعتنت فقط بتحييد الأعضاء النشطاء وقادة الجماعات الإرهابية. ولذلك عندما تفقد منظمةٌ إرهابية أعضاءها، وتتعرَّض لانتكاسة، فإن المؤيدين والمتعاطفين غالبًا ما ينشطون في المساعدة وتوفير الموارد البشرية التي تسمح لها بالبقاء والاستمرار.

ولا بدَّ من استخدام شبكة من الأساليب المعدَّة لتشويه سمعة الحركات الإرهابية؛ لرسم طريق نحو نزع الشرعية عن مراكز ثِقَل الجماعات الإرهابية، ويجب أن تُعنى هذه الأساليبُ بالخطابات المضادَّة والبديلة المعدَّة بعناية، وبالرسائل المتسقة التي تعمل على تفكيك الدعاية الإرهابية، وتروِّج للبدائل الإيجابية؛ باستخدام الحُجَج المقنعة التي يتردَّد صداها مع المجنَّدين المحتمَلين. وينبغي أن تجذبَ آفاقَ الإرهاب بقوة أكبر من الإرهاب نفسه، لكي تكونَ الخطابات المضادَّة والبديلة فاعلة، أي يجب أن تعالجَ اهتماماتهم الشخصية الأكثر أهمية، وأن تقترحَ بدائل مُجدية عن العنف الإرهابي؛ ما يتطلَّب حملةً مدروسة ومستمرَّة تستغرق على الأرجح سنوات حتى تؤتيَ ثمارها. وهي لن تؤدِّيَ إلى تبديد الجماعات الإرهابية المتفقة في العقيدة الفكرية فحسب، ولكنها ستؤدِّي أيضًا إلى تفكُّك العقيدة الفكرية نفسها.

فاعلية الخطابات

ولتكون **الخطابات المضادَّة** ذاتَ أثر بيِّن، يُفضَّل الاهتمامُ بعدد من الأمور، منها:

- تقويضُ سلطة قادة الجماعات الإرهابية وشرعيتهم؛ إذ ينبغي أن تُظهرَ هذه الخطابات القادةَ على أنهم قُساة سيِّئون، والإرهابيين على أنهم مجرمون مخفقون. وعندما تسهِّل التنظيمات الإرهابية العنف فإن أهدافها تكون مشبوهة.
- تضخيمُ الواقع، وإبرازُ استهداف الإرهابيين للمدنيين الأبرياء عمدًا؛ إذ تدرك التنظيماتُ الإرهابية كالقاعدة وداعش أن الهجَماتِ الإرهابيةَ لا تحظى بشعبية كبيرة لدى الغالبية العظمى من المتعاطفين. لذا يجب كشْف قسوة الإرهاب على أوسع نطاق، والدفاع عن الزعماء الدينيين وقادة المجتمع المعارضين له.
- تسليطُ الضوء على الحياة الصعبة وغير المستقرَّة للإرهابيين، من الناحية المالية والاجتماعية والأمنية؛ فغالبًا ما يكون هناك صراعٌ داخلي بسبب الظروف المعيشية السيِّئة، والتفاوت في الأجور والعَطايا.

في حين يجب الاهتمامُ بعدد من الأمور في **الخطابات البديلة** التي يُفترَض أن تزيلَ مسوِّغات الإرهاب نفسه، ومنها:

- تقديمُ خريطة طريق ووسائلَ واضحة للتعامل مع الغضب المضطرم في قلوب الشباب، واستثماره في دعم المبادرات الإنسانية والتطوعية التي تتيح للشباب أن يكونوا فاعلين ومؤثِّرين.
- المساعدةُ على تقديم خطاب حماسي متَّقد، يشبع نهَم الشباب العاطفي في التضحية لنصرة القضايا العادلة.
- الاستفادةُ من التجارِب التاريخية في تعزيز قيمة البناء لا الهدم، وبيان حُرمة الدماء، وتحريم التكفير.
- استخدامُ أساليب الإشباع العاطفي بوسائلَ شتَّى، تعتمد على الصورة والصوت وإثارة الحماسة.

نشير أخيرًا إلى أن الرسالة لا تقلُّ أهميةً عن المرسِل؛ فإن الخطابات المضادَّة أو البديلة تكون أكثرَ جَدوى إذا أولَت الادِّعاءاتِ الحقيقيةَ عنايتها. ولهذا تُعَدُّ عملية فكِّ الارتباط الفردي مهمَّة جدًّا؛ ومن المرجَّح أن تكون أكثرَ فاعلية إن تواصل مع هؤلاء الأفراد أشخاصٌ يعرفون ما يُغري بالانضمام إلى الجماعات الإرهابية والتخلِّي عنها. لذلك كان خيرَ من يتولَّى هذه الخطابات المتطرِّفون السابقون؛ إذ لديهم فهمٌ عميق للتطرُّف ووسائل إزالته، وهم قادرون على بناء حُجَج مقنعة يكون لها صدًى إيجابي لدى المجنَّدين المحتمَلين.

وسائل التواصل

وعَلاقتها بالتطرف العنيف في جمهورية مالي

بالشراكة بين "المركز الدَّولي لمكافحة الإرهاب" (ICCT) و"معهد الأمم المتحدة الأقاليميِّ لبحوث الجريمة والعدالة" (UNICRI)، أُعِدَّ هذا التقرير؛ اعتمادًا على البيانات المسحية المستخلَصة من استجابة الشباب المشاركين في المشروع المشترك بينهما، المسمَّى: "مشروع مالي لفكِّ الارتباط وإعادة الاندماج المرتبط بالإرهاب" (MERIT).

يهدف هذا التقريرُ إلى تقديم رؤًى جديدة عن أثر وسائل التواصل الاجتماعي في دعم مكافحة التطرُّف العنيف في مالي؛ عبر مناقشة المنهج المستخدم في جمع البيانات والمعلومات الديموغرافية للمستجيبين، والنتائج المتعلِّقة باستخدام الشباب لوسائل التواصل هناك، ومواقف هؤلاء الشباب تجاه صدق المعلومات في هذه الوسائل، وتصوُّراتهم تجاه استخدام المتطرِّفين العنيفين لها. ويهدف التقريرُ أيضًا إلى تعزيز قدرة الشباب على مواجهة انتشار التطرُّف العنيف في دولة مالي؛ وكان سُئل المشاركون عن آرائهم في وسائل التواصل الاجتماعي عمومًا، وعن استخدامهم الشخصي لها ولوسائل الإعلام التقليدية، وعن توظيف المتطرفين لها. وبناءً على ردود الشباب جرى تحليلُ هذا التقرير.

توظيف وسائل التواصل

لا تزال الأصنافُ التقليدية لوسائل الإعلام ذاتَ أهمية عالية في جميع أنحاء إفريقيا، ولا سيَّما القنوات التلفازية والمذياع، لكنَّ مع تنوع الوسائط عبر الإنترنت، ومنها وسائلُ التواصل الاجتماعي، ازداد الإقبالُ عليها بوضوح؛ ففي العِقدَين الأخيرين ارتفع استعمال الهواتف المحمولة في إفريقيا جدًّا، وقد بلغ عددُ الاشتراكات في الهاتف المحمول في مالي أكثر من 97.1 اشتراك لكل 100 نسَمة؛ و91% منها هواتفُ ذكية. وفي يناير 2019م بلغ عددُ مستخدمي الإنترنت في مالي 12.48 مليون مستخدم، ما يعادل 64% من السكَّان. ووصل عددُ مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هناك نحو 1.6 مليون مستخدم، جُلُّهم يستخدمون وسائلَ التواصل من هواتفهم المحمولة.

لقد أدَّت القدرةُ على استخدام الهاتف المحمول وتحمُّل تكاليف خِدْماته إلى ظهور عددٍ كبير من التغيُّرات في مجتمع دولة مالي، ولا سيَّما في مجالات التنمية الاقتصادية وزيادة المشاركة السياسية. وسهَّل استخدامُ خِدْمات الهاتف المحمول نشرَ الفكر المتطرف، ودعايات التجنيد من قِبَل جماعات التطرف العنيف، على نطاق واسع. فقد مكَّنت وسائلُ التواصل الاجتماعي مثل: "فيسبوك" و"واتساب"، هذه الجماعاتِ من التواصل مع جمهورها بسهولة في نطاقات جغرافية واسعة، ما يعني مشاركةً كبيرة للمتعاطفين والأنصار. حيث تستخدم الجماعاتُ المتطرفة هذه المنصَّات لتعزيز خطابها الفكري، والتواصل مع المجنَّدين المحتمَلين، وبثِّ دعايتها الإرهابية، وتشويه سمعة خصومها، فضلًا عن جمع الأموال.

ومع أن استخدام المتطرفين العنيفين لوسائل التواصل الاجتماعي في مالي لا يزال تحت الدراسة، نجد أن الدراسات الاستقصائية التي أجراها "المركز الدَّولي لمكافحة الإرهاب" و"معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة"، تُؤكِّد أن عمليات التطرف والتجنيد تجري باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصَّات الرسائل. مثلًا: يستخدم أمادو كوفا زعيم "كتيبة ماسينا"، منصَّات مثل واتساب وفيسبوك وتلغرام لدعوة المجتمع (الفولاني) لمواجهة القوات المسلَّحة لدولة مالي، والقوات الفرنسية هناك، وقوات دول الساحل الخمس المعروفة بـ (G5). واستخدمت جماعة "أنصار الدين" التي باتت جزءًا من جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" وسائلَ التواصل الاجتماعي وتقنيَّات المراسلة لدعم أهدافها؛ فعن طريق منصَّة تلغرام روَّجت لفكرة أنهم الأخيارُ الذَّين

يحاربون الاضطهاد الأجنبي، ومن أجل تأكيد ذلك نشروا صورًا لعملية الهجوم على مطار "تمبكتو" في عام 2018م.

منهج التقرير الإجرائي

اعتمد التقريرُ على البيانات المتوافرة، وعلى البيانات التي جُمِعت من قادة الشباب عبر الدراسات الاستقصائية التي أجراها "معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة" و"المركز الدَّولي لمكافحة الإرهاب"، بواسطة عدد من جلسات العمل التي عُقدت في إطار "مشروع ميريت"؛ إذ تكوَّنت أداةُ الدراسة من ثلاث استبانات شارك فيها الشباب: أما الأولى فعُنيت باستخدام الشباب في مالي وسائل التواصل الاجتماعي، وآرائهم في استخدام الجماعات المتطرِّفة العنيفة لها، عبر جلسة عمل تدريبية إعلامية متقدِّمة في أغسطس 2019م. وأما الاستبانة الثانية فكانت عبر جلسة عمل تناولت خطابات العنف المضادَّة والبديلة في أكتوبر 2019م. وأما الاستبانة الثالثة فكانت عبر جلسة عمل متقدِّمة عن الخطابات المضادَّة للعنف في ديسمبر 2019م.

واشتملت الاستبانات الثلاث على ثلاثة أنواع من الأسئلة: أسئلة مفتوحة، وأسئلة مغلقة، وأسئلة تصنيفية، وكان على المشاركين الإجابة بموافقتهم أو عدم موافقتهم على كثير من العبارات باستخدام "مقياس ليكرت"؛ وهو "لا أوافق بشدَّة"، "لا أوافق"، "محايد"، "أوافق"، "أوافق بشدَّة"، ولتحليل ذلك احتُسِب متوسِّط الدرجة لكلِّ سؤال.

أما الشبابُ الذين اختيروا لهذه الاستطلاعات؛ فقد كانوا جميعًا من المشاركين في "مشروع ميريت"، أي أنهم من المشاركين في نشاطات مختلفة للمنظمات غير الحكومية في مالي، بوصفهم من قادة الشباب. وقد تُلقي إجاباتهم الضوء على تصوُّرات جماعات التطرف العنيف، واستخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي في مالي، التي لها آثارٌ واسعة النطاق في جميع شباب دولة مالي.

دلالات نتائج الاستبانات

وفقًا للإجابات في الاستبانات يظهر أن الشباب في مالي يستخدمون أنواعًا مختلفة من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، لكنَّ أكثر الشبكات الاجتماعية شيوعًا هناك: "فيسبوك"، و"واتساب"، وهذا يتفق مع التوجُّه العالمي الذي يُعد "فيسبوك" منصَّةَ وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا، وكما يعد "واتساب" منصَّة الرسائل الاجتماعية الأكثر استخدامًا.

ولم يكن هناك كبيرُ فرق في القدرة على الوصول إلى الإنترنت في المناطق الجغرافية المختلفة؛ فكان للأفراد من المناطق المعرَّضة للصراع في شمال دولة مالي أو وسطها قدرةٌ على الوصول إلى الإنترنت تماثل قدرة المقيمين في مناطقَ أكثر استقرارًا كجنوب مالي.

أما معدَّلُ استخدام الشبكات الاجتماعية، فأجاب جميع الشباب تقريبًا أنهم يستخدمونها يوميًّا، بدءًا من بضع مرَّات إلى طوال اليوم. وعلى الرغم من استخدامهم الدائم والمستمر للشبكات الاجتماعية، أفاد الشبابُ بأنهم لا يثقون بالضرورة بهذه الشبكات؛ فقد أشار 41% فقط منهم إلى أنهم يثقون بها، في حين 59% منهم إما لا يثقون بها على الإطلاق، أو يثقون جزئيًّا فقط. ومصدر إجابة بعض الشباب بأن الشبكات الاجتماعية جديرة بالثقة، هو تصوُّرهم أنهم يسهمون في بناء السلام، وإيجاد بيئة جيدة لحمَلات التوعية، وأن هذه الشبكات مفيدةٌ لتبادل المعلومات والرسائل الرسميَّة والأخبار ونشرها، وتسمح بتنمية المعرفة الفردية. في حين الذين لا يثقون بالشبكات الاجتماعية، فإن مردَّ ذلك لديهم إلى عدم اليقين من مصادر المعلومات؛ لأن تلك الوسائل متاحة للجميع لنشر ما يريدون، فكثرٌ فيها نشرُ الشائعات المثيرة والمعلومات المغلوطة.

وكشفت الاستبانات أن أكثر أنواع الرسائل التي حظيت بنشر الشباب لها أو مشاركتها أو التعليق عليها، هي الأخبار أولًا، ثم الآراء، ثم مقاطع الفيديو والصور، على اختلاف موضوعاتها، مثل: العنف تجاه النساء، والتماسك الاجتماعي، والهجَمات في المنطقة، والسلام، والسلامة، والبيئة، والسياسة، والاقتصاد، والعلوم، وتنمية المجتمع والتعليم.

أما طبيعةُ الموادِّ التي يتداولها المتطرفون العنيفون في مالي، فقد أجاب المشاركون بأنهم يتبادلون المعلومات الهادفةَ إلى زيادة الإحباط من الطبقة السياسية الحاكمة، ومن الأمن، والفرص الاقتصادية الهشَّة، فضلًا عن الموادِّ التي تزيد من الاضطراب بين الأعراق المختلفة.

ومن جهة الثقة بوسائل الإعلام التقليدية، رأى الشباب أنها تستحقُّ درجةَ ثقةٍ أكبر من وسائل التواصل الاجتماعي، ويميلون إلى الوثوق بالمعلومات الواردة من الصحف وأفراد العائلة أكثر بقليل من المعلومات الواردة من وسائل التواصل الاجتماعي والأصدقاء.

أهمية الخطابات المضادَّة

بحسَب المشاركين فإن الجماعاتِ الإرهابيةَ تستخدم فيسبوك بنسبة 33%، ثم واتساب بنسبة21%، ثم تويتر بنسبة 14%، ثم يوتيوب بنسبة 12%، والإذاعة بنسبة 10%، وإنستغرام بنسبة 8%. ورأى أغلب المشاركين (66%) أن شباب مالي ليست لديهم الخبرات والأدوات الكافية لمواجهة الدعاية الإرهابية.

وتُعَدُّ الخطابات المضادَّة من أهم الطرق التي كثُر استخدامها حديثًا من قِبَل الجهات الفاعلة للحدِّ من التعرُّض للدعاية المتطرفة عبر الإنترنت، والانخراط في التطرُّف العنيف. وعلى الرغم من وجود بعض الشك في قدرتها على التأثير، فإن الدراسات تشير إلى أنها قد تكون إستراتيجيَّة فاعلة من حيث منعُ التطرُّف العنيف، ولا سيَّما إذا كان السرد في الخطاب المضادِّ حقيقيًّا، أي يُظهر التصوُّرات الحقيقية للشباب عن ذواتهم ونظرتهم للآخرين، وعلى نحو خاص الظلم والتمييز والفساد وسوء المعاملة من قِبَل قوات الأمن. ويعتقد جميعُ المشاركين أن مجتمعهم يحتاج إلى توجيه خطابات مضادَّة لخطابات الجماعات المسلَّحة، بوصفها وسيلةً فاعلة لمواجهة الخطابات المتطرفة. لكنهم يرَون أن هناك نقصًا واضحًا في الخبرة لإنشاء هذه الرسائل واستخدامها.

الاستنتاجات الختامية

توضح البيانات أن وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الاجتماعية أدواتٌ قوية في مالي، وأن لديها القدرةَ على التأثير الإيجابي والسلبي في المجتمع، ولا سيَّما فيما يتعلَّق بالتطرف العنيف. وحين يستخدم شبابُ دولة مالي وسائلَ التواصل الاجتماعي والمراسلة بوصفهما وسائلَ للتواصل وتبادل المعلومات عن موضوعات مختلفة، فإن المتطرفين العنيفين يستخدمون هذه الوسائلَ نفسَها لنشر دعايتهم بسرعة وبكُلفة زهيدة بين الشباب الذين قد يكونون هدفًا ضعيفًا بسبب أعمارهم، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من نِقاط الضعف المحتمَلة.

ويشير التقرير إلى ضرورة الاهتمام أكثر بالشباب بوصفهم مجتمعَ مستخدمي الشبكات الاجتماعيَّة الرئيسَ، ولأنهم هدفٌ محتمَل للجماعات المتطرِّفة والإرهابية. وبذا يمكن القول: إن تدريب الشباب على أفضل الطرق لاستخدام هذه الوسائل بطريقة إيجابية مُجدية، مع الحفاظ على أمنهم، يُعَدُّ خطوةً على جانبٍ كبير من الأهمية ■

المركز الدَّولي لدراسات الإرهاب

International Center for Terrorism Studies (ICTS)

ينضوي المركزُ الدَّولي لدراسات الإرهاب تحت راية معهد بوتوماك لدراسات الأنظمة والسياسات، وقد أُنشئ عام 1998م، وسخَّر جهوده في سبيل عرقلة خطا الإرهاب. يقدِّم معهد بوتوماك دعمًا سياسيًّا عاليَ المستوى للحكومة الاتحادية الأمريكية في عدة مجالات، منها التخطيطُ الإستراتيجي، وتطوير السياسات والبرامج، وتقييم التقنية، والتحليلات البحثية، والاتصالات والتواصل. أما أغراضُ المركز الدَّولي لدراسات الإرهاب فيأتي في مُقدَّمها مراقبةُ التهديدات الإرهابية الحالية والمستقبلية، وتطوير خطط الاستجابة على المستويين الحكومي وغير الحكومي. ويسعى المركز إلى تفعيل التواصل المستمرِّ مع واضعي السياسات، والمؤسسات الأكاديمية، ورجال الأعمال، ووسائل الإعلام، والمنظمات المدنية. فضلًا عن التكفُّل ببرامج البحوث في القضايا الحرجة، ولا سيَّما المتعلقة بتمكين تقنية الأنظمة والسياسات، ثم مشاركة النتائج محليًّا ودَوليًّا.

يقيم المركزُ جلسات عمل ومحاضرات وندوات عن مكافحة الإرهاب، والتحدِّيات والفرص التي تواجه قطاعَ أمن المعلومات والتقنية، ويُصدر عددًا من التقارير المهمَّة التي تتناول بالبحث والتنقيب موضوعات جوهرية، على سبيل المثال: تقرير عن "دور الدبلوماسية في مكافحة الإرهاب: وجهات نظر دَولية مختارة"، و"مستقبل تخزين بيانات الحمض النووي"، و"عقدان في مكافحة الإرهاب: دروس تكتيكية وإستراتيجية" وهذا الأخير يحاول قراءةَ التاريخ بالاستناد إلى ملاحظة المفكر الألماني هيغل التي تقول: "نحن نتعلَّم من التاريخ ألا نتعلَّمَ من التاريخ". ويستعرض تجربةَ البلقان الثورية والتغييرية بين الانتصارات والهزيمة، وتجارِب أخرى مختلفة. ومما جاء في التقرير: "منذ فجر التاريخ، واجهت البشريةُ باستمرار تحدِّيين أمنيين حاسمين، التحدِّي الأول: هو الكوارثُ الطبيعية، وما لها من آثار واسعة المدى من الاضطرابات والهلاك الذي يطول الأرواحَ والممتلكات. وتُعَدُّ الأعاصير، والزلازل، والتسونامي، والرياح الموسمية، والجفاف، والفيضانات، وموجات الحرِّ، وحرائق الغابات، وأنواع الأوبئة الناشئة عن مسبِّبات الأمراض البيولوجية ونتائجها، من أكثر الكوارث شيوعًا وتدميرًا بين المجتمعات والحضارات. والتحدِّي الآخر لا يقلُّ أهمية عن الأول من حيثُ التهديدُ الأمني، لكنه من صُنع الإنسان، وهو: الكوارث التقنية، والاقتصادية، والأصولية الفكرية والسياسية، والتطرف والإرهاب، والتمرُّد، والحروب".

يُصدر المركز الدَّولي لدراسات الإرهاب كتبًا بحثية، وكتبًا في السير الذاتية لبعض الرموز العسكرية وقادة الأمن، وأصدر كتبًا عن الولاية الإسلامية وتنظيم القاعدة ■

مجلة "دراسات الإرهاب النقدية"

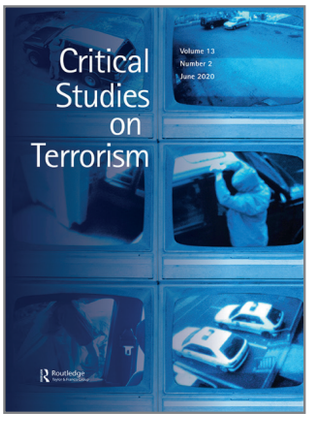

رابط المجلة

مجلة "دراسات الإرهاب النقدية" هي نشرة دَولية متعددة الاختصاصات، تسعى إلى نشر بحوث متميِّزة تتناول جميعَ جوانب الإرهاب ومكافحته وإرهاب الدولة. وترمي إلى إتاحة مساحة رحبة لبحوث رصينة ومبتكرة عن الإرهاب والعنف السياسي، وتشجِّع على التواصل والتعاون المثمر بين الباحثين والمفكرين والممارسين المعنيين بالإرهاب.

يبحث محرِّرو المجلة، على وجه الخصوص، عن مقالات نظرية وتجريبية تطبيقية، ومقالات موجهة نحو السياسة العامَّة تعترف بالطبيعة الإشكالية لمفهوم الإرهاب، مع التشجيع على إجراء بحوث عن الإرهاب بتوظيف وجهات النظر المنهجية والتخصُّصية خارج إطار العلوم السياسية، ونماذج العَلاقات الدَّولية.

تتيح المجلةُ منتدًى لنشر المقالات البحثية النظرية والتجريبية الأصلية، والمناقشات والتقييمات التأديبية، والتعليق التحريري، والقضايا والأقسام الخاصَّة، والملاحظات البحثية، والإعلانات، ومراجعات الكتب.

وتحظى دراساتُ هذه المجلة باهتمام واسع من العلماء والدارسين والممارسين؛ لتنوع التخصُّصات التي تقدِّمها، ولا سيَّما العلوم السياسية، والدراسات الأمنية، والعَلاقات الدَّولية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، والفلسفة التطبيقية، والدراسات الدينية، والدراسات القانونية ■

تجنيد الإرهاب للعصابات الأمريكية

التحالفات العالمية للمنظمات الإجرامية والأسلحة البيولوجية

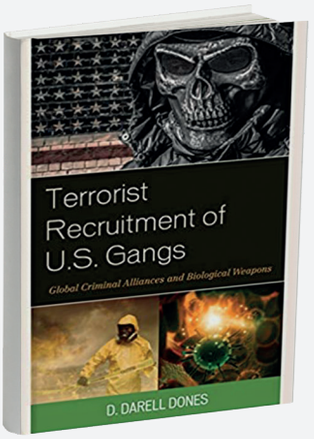

Author: D. Darell Dones

Publisher: Lexington Books

Date: November 11, 2019

ISBN: 978-1498594417

رابط الكتاب

يدرس د. داريل دونز في كتابه "تجنيد الإرهاب للعصابات الأمريكية" موضوعاتٍ مهمَّةً ومختلفة، يأتي في مقدَّمها أنشطةُ العصابات الإرهابية، والعواملُ النفسية الاجتماعية التي تفسِّر نشوء مختلِف المعتقدات الأصولية (الراديكالية)، والعقليةُ السلوكية للمجرمين، والبواعثُ على إجراء الشراكات الإجرامية بين المتطرفين الإرهابيين والعصابات المحلِّية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولاحظ دونز أن ثمةَ زيادةً كبيرة في الأعمال الإرهابية منذ وقوع هجَمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، بسبب تجنيد الإرهابيين للعصابات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًّا، وبذلك تجمعُ هذه التحالفاتُ الإجراميةُ العالمية الجديدة بين متطرِّفين متمرِّسين في التقنية والمعرفة المحلِّية، والقوى البشرية، وهذا مما يزيد من احتمال وقوع هجَمات بيولوجية. ونتيجة لذلك، أصبح اتفاقُ الوكالات القانونية والاستخبارات مطلبًا ملحًّا؛ ليتولَّى تنسيقَ جهود الجامعات والكليات والجيش وقطاعات البُنى التحتية الخاصَّة إلى أقصى حدٍّ ممكن. ولا شكَّ أن توحيَد جهود الأمن القومي يصبُّ في تحقيق غاية مهمَّة، وهي دعمُ القدرة على اتخاذ إجراءات استباقية للفعل بدلًا من إجراءات ردِّ الفعل، وبذلك يمكن توقُّعُ الأحداث والمضيُّ قدُمًا في التصدِّي للأعمال الإرهابية للعصابات.

وقد أتاحت طبيعةُ عمل الكاتب السابقة، بوصفه ضابطًا في الجيش وخبيرًا متخصِّصًا في الإرهاب والعصابات، أرضًا صُلبة للتحليلات الواردة عن الإرهاب البيولوجي- الحيوي- والكيميائي والنووي، التي اعتمدت على دراسة موسَّعة في تاريخ المنظمات الإجرامية العنيفة وعقائدها ومناهجها، حتى المواصفات الفردية الشخصية لأعضائها.

وفي هذا الكتاب، يفحص الدكتور داريل دونز عن سُبل الجماعات الإرهابية الدَّولية كالقاعدة أو طالبان أو داعش في ضمِّ الجماعات المحلِّية (مثل عصابات الشوارع أو MS-13) أو جماعات الذئاب المنفردة. مع الأخذ في الحسبان أن هذه العصابات مستعدَّة للقيام بأي عمل إجرامي لقاء مكاسبَ مالية. ويشير الكتاب إلى أن نشاط العصابات في الولايات المتحدة لا يُعدُّ ظاهرةً جديدة، إلا أن إمكانية تجنيد العصابات في الأعمال الإرهابية هو الاتجاه الجديد ■

الملاحة الجوية

ومكافحة الإرهاب

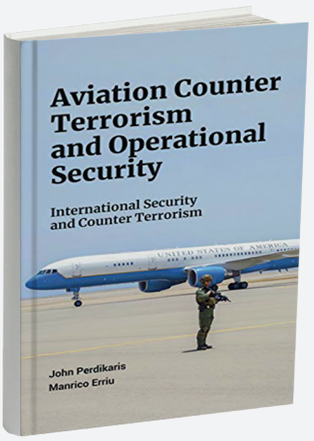

Author: Manrico Erriu , John Perdikaris

Publisher: Independently Published

Date: March 18, 2020

ISBN: B086538979

رابط الكتاب

لا يمكن إرجاع الاطمئنان لعدم وقوع هجَمات إرهابية بنسبة كبيرة في المطارات إلى اتِّباع إجراءات أمنية مكثَّفة فحسب؛ فعلى الرغم من الجهود الأمنية المبذولة حاليًا نجد أن الثُّغراتِ الأمنيةَ لا تزال قائمة ومقلقة.

يعرض الكاتبان جون بيرديكاريس ومانريكو إيرو كثيرًا من الحقائق والتحليلات المتعلِّقة بأثر الأعمال الإرهابية في صناعة الطيران والخطوط الجوية، التي تُعَدُّ هدفًا مهمًا للإرهاب؛ لتأثيره السلبي البالغ في الاقتصاد العالمي والوطني.

وقد طرأت تحسيناتٌ جوهرية على المعايير الأمنية في الطيران منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولكن الحاجة إلى مزيدٍ من الإجراءات لا تزال ماسَّة. ويُؤكِّد الكاتبان أن تحقيق الأمن في الطيران بنسبة مئة في المئة أمرٌ مستحيل ما دام هناك إرهاب ومهاجمٌ مقبل على الموت، وأن أقصى ما يمكن القيامُ به هو زيادةُ العقبات أمام المهاجمين، مع رفع مهارات الاستجابة لمواجهة أكثر الاحتمالات سوءًا.

تتيح صناعةُ النقل الجوِّي الدَّولية جسرًا حيويًّا من التواصل الجالب للرخاء بين دول العالم، ويتعرَّض اليوم هذا الجسرُ للتهديد من قِبَل الإرهاب وغيره، كالإخفاقات والثغرات في النظام الأمني للطيران. وتعود أعمالُ العنف تجاه الطيران المدني إلى الأيام الأولى من تاريخ ظهوره في أوائل الثلاثينيات، عندما أصبحت عملياتُ اختطاف الطائرات واستهداف النقل الجوِّي المدني من أخطر التحدِّيات لسلامة الطيران. ويُعَدُّ عدد ضحايا إرهاب الطيران من الناحية الإحصائية قليلًا، مقارنةً بالخسائر البشرية الناتجة عن الكوارث الطبيعية والحوادث، ولا تمثل الهجَماتُ الإرهابية على الطيران المدني سوى نسبةٍ ضئيلة من إجمالي الحوادث الإرهابية الدَّولية، إلا أن الأثر الذي يتركه تفجيرُ الطائرات أو اختطافها في الشعوب أبلغ أثرًا وتأثيرًا من أنواع الإرهاب الأخرى، لآثاره البعيدة على الصعُد السياسية والاقتصادية والنفسية ■

البرنامج الصيفي الإلكتروني: منع التطرف العنيف وكشفه والتصدي له

إن منع التطرف العنيف واكتشافه والتصدي له يُعدُّ معضلة تشغل العالم لتشابك مجموعة واسعة من القضايا المعقَّدة ومن أصحاب المصلحة مع غياب واضح للحلول الناجعة السريعة. تتطلب معالجة هذه المشكلة اتباع نهج شبكي متعدد التخصصات، تعمل فيه جميع الجهات الفاعلة معًا في جهد مشترك ومنسق. إذ تعمل الجهات المعنية (الخدمات الأمنية، وصانعو السياسات، والممارسون، والأكاديميون، والشباب العاملون، والمعلمون والآباء وغيرهم من الجهات الفاعلة) في نطاق حدودها ومنظوراتها.

يقدِّم هذا البرنامج الصيفي المتقدِّم، الذي ينظمه مركز التعلم المهني بجامعة ليدن والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب بلاهاي (ICCT)، رؤيةً متعمقة بشأن الفرص والتحديات المتعلِّقة بالتطرف العنيف، في دورة تفاعلية على الإنترنت لمدة ثلاثة أيام، وسيحظى الدارسون بفرصة حضور محاضرات يلقيها الأكاديميون متخصصون، بالإضافة إلى التفاعل مع المشاركين والممارسين الآخرين. ويناقش البرنامج مجموعة من الأبحاث والاتجاهات والمعضلات المتعلِّقة بمنع التطرف العنيف، وكيف تؤثر هذه المعضلات في فاعلية الطرق المختلفة في الممارسة.

يستهدف البرنامج الأشخاص الذي يعملون في مجال منع التطرف العنيف، ولا سيَّما الممارسين في مجال منع التطرف والتطرف العنيف، وصانعي السياسات (الدولية والوطنية والإقليمية)، والدبلوماسيين، والصحفيين، والباحثين (الأكاديميين)، والمهنيين، الذين يهدفون إلى توسيع فهمهم لتحديات التطرف العنيف ■

17 - 19 أغسطس 2020م

كليات المدينة، دبلن

رابط الدورة

البرنامج الصيفي المتقدِّم العاشر عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب وسيادة القانون

24 – 28 أغسطس 2020م

معهد تي إم سي آسير، لاهاي

رابط الدورة

أثارت الهجمات الإرهابية زيادةً في الأحكام التشريعية المتعلِّقة بالأمن في جميع أنحاء العالم، واتخذت مجموعة واسعة من تدابير القانون الإداري والجنائي الجديدة أو المحدَّثة لتعزيز قدرة الدول على الاستجابة لأعمال الإرهاب، ومعالجة "الثغرات" في التشريعات المحلية وإستراتيجيات الأمن. ويعدُّ البرنامج الصيفي المتقدِّم العاشر عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب وسيادة القانون إضافةً مهمة في هذا المجال، إذ يمنح المشاركين ويمكنهم من الأدوات اللازمة للتنفيذ الناجح للجوانب القانونية الدولية والمحلية لمكافحة الإرهاب في ممارستهم اليومية. ويقود خبراء رفيعو المستوى في المجال التعريف الشامل بالأساسيات القانونية لمكافحة التطرف والإرهاب، عبر مجموعة من الدروس ملهمة لكلٍّ من التشريعات ذات الصلة والسوابق القضائية.

ينطلق البرنامج هذه المرة في أغسطس هذا العام، عبر الشبكة العنكبوتية نظرًا لظروف جائحة كورونا، وسيتلقى المشاركون في هذا التدريب الصيفي إحاطة مجملة بكلِّ ما يتعلَّق بالجوانب القانونية الدولية والمحلية لمكافحة الإرهاب، والتحديات المصاحبة لتطبيق تدابير مكافحة الإرهاب ومراعاة الحريات الأساسية وسيادة القانون في الوقت نفسه. وتشمل موضوعات البرنامج التدريبي لهذا العام أحدث التطورات في الجوانب القانونية للإرهاب، ومكافحة الإرهاب، والتدابير الأمنية والإدارية، ومعضلات القانون المحلي والدولي، واستخدام الأدلة الاستخبارية في قضايا مكافحة الإرهاب، وتحديات الملاحقة القضائية، وتأثير مكافحة الإرهاب في حقوق الإنسان ■

دبلوم في الإرهاب ودراسات الأمن الدولي

30 سبتمبر 2020م

جامعة ليدن، لاهاي

رابط الدورة

تهدف هذه الدورة إلى منح المشاركين فهمًا شاملًا عن الإرهاب الحديث، ونشأته، وأساليب تطوره، وتُلقي الضوء على المشهد الأمني الدولي، مع التعريف بالجهات المختلفة الفاعلة والمؤثِّرة في الوقت الراهن، وطبيعة المحاولات التي يقومون بها لحفظ السلام والاستقرار.

يحصل الدارسون على معلومات معرفية نظرية لحالة الإرهاب، مع التعرف على المنهجيات التي يمكن تطبيقها في أثناء العمل في بيئات خطرة ومتقلِّبة، بالإضافة إلى دراسات الحالة المقدِّمة التي تؤدي دورًا مهمًّا في شرح كيفية تنوُّع التهديدات والمواقف الأمنية المختلفة على أساس عالمي، كما تحلل الدورة الوضع الحالي للإرهاب وتأثيره في كلٍّ من الشرق الأوسط وأوروبا، لمساعدة الدارسين على تطوير القدرات اللازمة لإجراء تقييمات هادئة ومنطقية بعيدًا عن أراء مروجي الدعايات والشائعات من أصحاب الفكر المتطرف في العالم اليوم.

وستغطي الدورة، على مدار عشرة أسابيع، الموضوعات والمحاور الآتية: فهم الإرهاب وأصوله، الدوافع وراء صنع الإرهابي، إخفاقات الإرهابيين ونجاحاتهم (المفهوم المتطور للخطف بوصفه سلاحًا)، التهديدات المعاصرة (تقييم التهديدات)، قراءة المشهد الأمني الدولي، مكافحة الإرهاب (المنهجية ودراسات الحالة)، فهم دور المخابرات في التطبيق الأمني، مفاهيم الوعي والقبول الظرفية في احتواء الإرهاب، ردُّ الدولة على الإرهاب والتهديد، العمل والسفر في ظلِّ الإرهاب (تقنيات، ومنهجيات قابلة للتكيف للبقاء في أمان) ■